الفصل الثامن

التجارة الخارجية للدول العربية

نظرة عامة

تأثر اداء **التجارة الخارجية العربية** خلال عام 2012 للدول العربية كمجموعة باستمرار بقاء اسعار النفط العالمية عند مستويات مرتفعة، الامر الذى نجم عنه ارتفاع الصادرات العربية بنسبة 8.7 في المائة لتصل الى 1310.5 مليار دولار مقارنة مع مستوى 1205.6 مليار دولار خلال عام 2011. وارتفعت ايضا الواردات العربية الاجمالية بنسبه 7.9 في المائة لتبلغ ما قيمته 816.1 مليار دولار مقارنة مع نحو 756.7 مليار دولار خلال عام 2011، وقد جاء ذلك كمحصلة لارتفاع مستويات الانفاق الحكومي في بعض الدول العربية بالإضافة الى تأثير اسعار النفط المرتفعة على الواردات البترولية في بعض الدول.

وبالنسبة **لاتجاهات التجارة العربية** في عام 2012، فقد ارتفعت قيمة كل من الصادرات والواردات للدول العربية كمجموعة مع معظم الشركاء التجاريين. وفيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للصادرات العربية، فقد زادت الأهمية النسبية لمجموعتي الوقود والمعادن، والسلع الزراعية بينما تراجعت حصة مجموعة المصنوعات نتيجة لانخفاض كل من المصنوعات الأساسية، والآلات ومعدات النقل. وفيما يخص الهيكل السلعي للواردات العربية، فقد حافظت حصة المصنوعات على المرتبة الاولى على الرغم من تراجع اهميتها النسبية، حيث استأثرت الآلات ومعدات النقل على الحصة الأكبر، يليها المصنوعات الأساسية، ثم المواد الكيماوية. في حين ارتفعت حصة الواردات العربية من مجموعة السلع الزراعية التي تحتل المركز الثاني في الهيكل السلعي للواردات العربية، كما ارتفعت حصة الواردات من مجموعة الوقود والمعادن والتي تأتي في المرتبة الثالثة في الهيكل السلعي للواردات.

وفيما يتعلق **بالتجارة البينية العربية**، تأثر اداء التجارة العربية البينية باستمرار آثار التحولات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية وذلك بالإضافة الى استمرار التداعيات الاقتصادية الناتجة عن تأزم الاوضاع في سورية، و بقاء أسعار الطاقة عند مستويات مرتفعة. حيث تأثرت حركة التجارة البينية بين بعض الدول العربية وخاصة المتعلقة بالمنتجات الزراعية والغذائية بتلك التداعيات، ناهيك عن استمرار تراجع الانشطة الاقتصادية الانتاجية بسبب الانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية. فقد تباطأ معدل نمو قيمة التجارة البينية[1] العربية في عام 2012 لتحقق ارتفاعاً بنسبة 6.1 في المائة لتصل الى نحو 111.7 مليار دولار، مقابل ارتفاع بلغت نسبته حوالى 15.5 في المائة خلال عام 2011. وجاء هذا التباطؤ كمحصلة لتراجع كل من معدل نمو الصادرات البينية ليصل الى 5.4

[1] تم احتساب قيمة التجارة البينية كمتوسط التجارة البينية (الصادرات + الواردات) ÷2.

بالمائة في عام 2012 مقارنة مع ارتفاع بلغ حوالى 9.9 في المائة مسجلة في العام السابق، ومعدل نمو الواردات البينية ليصل الى 7 في المائة مقابل ارتفاع بلغت نسبته 22.2 بالمائة خلال عام 2011.

اما فيما يخص **تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية**، فقد بلغت قيمة التجارة البينية للبترول الخام حوالى 10.4 مليار دولار في عام 2012، مشكلة حصة بلغت حوالى 9.3 في المائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية. وبالنسبة لمكونات التجارة البينية غير النفطية، فقد استحوذت السلع الزراعية على النصيب الأكبر، ويلي ذلك المصنوعات الأساسية، ثم المواد الكيماوية، والآلات ومعدات النقل، والمصنوعات المتنوعة الأخرى.

وبالنسبة للتطورات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2012، سعت الدول العربية للتغلب على القيود غير الجمركية والتي تأتي على شكل رسوم وضرائب ذات أثر مماثل للتعرفة الجمركية. وذلك عن طريق فصل الرسوم الجمركية عن رسوم وأجور الخدمات. وفي هذا الإطار تم اعتماد هيكل مسميات الرسوم وأجور الخدمات في المنافذ الجمركية للدول الأعضاء. كما استمرت المتابعة مع الدول الأعضاء التي لم تستكمل إجراءاتها بشأن تنفيذ عدد من موضوعات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

التجارة الخارجية الإجمالية

أداء التجارة الخارجية

شهد عام 2012 تحسن أداء التجارة الخارجية العربية وذلك على الرغم من تراجع معدلات الطلب في منطقة اليورو نتيجة تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية. حيث أن الطلب على النفط استمر في الارتفاع خلال عام 2012 وان كان بمعدل طفيف بلغ حوالى 0.9 في المائة، وقد رافقه استمرار بقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات مرتفعة. فقد سجلت الصادرات العربية الإجمالية عام 2012 زيادة بلغت نسبتها 8.7 في المائة لتبلغ حوالي 1310.5 مليار دولار مقارنة مع نحو 1205.6 مليار دولار في عام2011 . ونتيجة لارتفاع الصادرات الإجمالية العربية بمعدل اكبر من معدل الزيادة في قيمة الصادرات العالمية خلال عام 2012، فقد ارتفع وزن الصادرات الإجمالية العربية في الصادرات العالمية ، ليصل إلى 7.2 في المائة خلال عام 2012 مقارنة مع 6.6 في المائة مسجلة في العام السابق.

أما أداء الواردات الإجمالية العربية، فقد شهد ارتفاعاً خلال عام 2012 لتبلغ نحو 816.1 مليار دولار مقارنة مع نحو 756.7 مليار دولار عام 2011 ،أي بزيادة بلغت نسبتها 7.9 في المائة. وترجع تلك الزيادة الى ارتفاع مستويات الانفاق الحكومي في بعض الدول العربية وتأثيره على ارتفاع الواردات من السلع الرأسمالية، وذلك اضافة الى ارتفاع قيمة الواردات الخاصة بالدول العربية المستوردة للنفط نتيجة استمرار اسعار النفط والغذاء عند مستويات مرتفعة نسبياً. وكمحصلة للتطورات المذكورة فقد ارتفع وزن الواردات العربية في الواردات العالمية بصورة طفيفة ليصل الى 4.4 في المائة خلال عام 2012 مقابل نسبة بلغت 4.1 في المائة خلال العام السابق، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
التجارة الخارجية العربية الاجمالية
(2012-2008)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي 2008 -2011 (%)
	2008	2009	2010*	2011*	2012*	2008	2009	2010*	2011*	2012*	
الصادرات العربية	1,076.5	734.8	915.0	1,205.6	1,310.5	35.2	-31.7	24.5	31.8	8.7	3.9
الواردات العربية	669.6	607.5	661.2	756.7	816.1	25.0	-9.3	8.8	14.5	7.9	4.2
الصادرات العالمية	16,132.0	12,531.0	15,254.0	18,291.0	18,323.0	15.1	-22.3	21.7	19.9	0.2	4.3
الواردات العالمية	16,536.0	12,733.0	15,457.0	18,487.0	18,567.0	15.5	-23.0	21.4	19.6	0.4	3.8
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	6.7	5.9	6.0	6.6	7.2						
وزن الواردات العربية فى الواردات العالمية	4.0	4.8	4.3	4.1	4.4						

* بيانات اولية.
المصدر : الملحق (1/8) بالنسبة لبيانات التجارة العربية، صندوق الدولي ومنظمة التجارة العالمية بالنسبة لبيانات التجارة العالمية (2007-2011).

وعلى صعيد أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى في عام 2012، فقد حققت معظم الدول العربية تحسنا في أداء صادراتها. هذا، وقد سجلت ليبيا اعلى معدل نمو حيث تجاوز نسبة 240 في المائة نتيجة لعودة صادراتها النفطية الى مستوياتها السابقة بعد التراجع الكبير الذى شهده عام 2011. واستمرت معظم الدول الرئيسية المصدرة للنفط في تحقيق نسب زيادة حيث حققت كل من العراق والكويت وعمان وقطر أعلى تلك النسب وبلغت 18.2 في المائة و15.9 في المائة و10.6 في المائة و7.9 في المائة على التوالي. كما حققت كل من الإمارات والسعودية نسب زيادة بلغت 6.6 في المائة و5.3 في المائة على الترتيب. وبلغت نسبة الزيادة المسجلة في البحرين حوالى 0.6 في المائة، في حين حققت الجزائر نسبة انخفاض بلغت 1.7 في المائة.

أما الدول العربية التي تتميز بالتنوع في صادراتها، فقد ارتفعت صادرات كل من المغرب بنسبة بلغت 5.8 في المائة نتيجة لارتفاع الصادرات من السلع المصنعة والاسماك، ولبنان بنسبة 5.1 في المائة لزيادة صادراتها من المصنوعات المعدنية. في حين تراجعت الصادرات في كل من مصر بنسبة بلغت 8.2 في المائة، وتونس بنسبة 4.6 في المائة، والاردن بنسبة 1.2 في المائة. وقد أدت التطورات والأحداث السياسية بسورية الى تحقيقها أعلى نسبة انخفاض، حيث بلغت 62.2 في المائة. وعلى مستوى باقي الدول العربية والتي تندرج تحت تصنيف الدول الأقل نموا، فقد حققت الصومال أعلى نسبة نمو في صادراتها وبلغت 14.7 في المائة نتيجة تزايد صادراتها من الماشية، ثم اليمن بنسبة ارتفاع بلغت 6.9 في المائة نتيجة لارتفاع اسعار النفط وتحسن صادراتها من السلع الغذائية والأسماك، وجاءت القمر في المرتبة الثالثة وبلغت نسبة الزيادة في صادراتها 0.7 في المائة. كما حققت كل من السودان وجيبوتي وموريتانيا نسب انخفاض بلغت 40.6 في المائة و7.1 في المائة و4.1 في المائة على التوالي،الملحق (1/8).

وفيما يخص أداء الواردات للدول العربية خلال عام 2012، فقد ارتفعت قيمة الواردات في معظم الدول العربية وتراوحت بين اعلى نسبة بلغت 135.6 في المائة وسجلتها ليبيا وذلك بسبب التراجع الكبير الذى شهدته وارداتها خلال عام 2011 نتيجة للتطورات السياسية، وبلغت أدنى نسبة حوالي 1.9 في المائة بالنسبة لواردات الكويت. بينما تراجعت الواردات في كل من سورية وجيبوتي والجزائر بنسب بلغت 61.4 في المائة و30.8 في المائة و3.8 في المائة على الترتيب خلال عام 2012، الشكل (1).

الشكل (1): التجارة الاجمالية للدول العربية
عام 2012

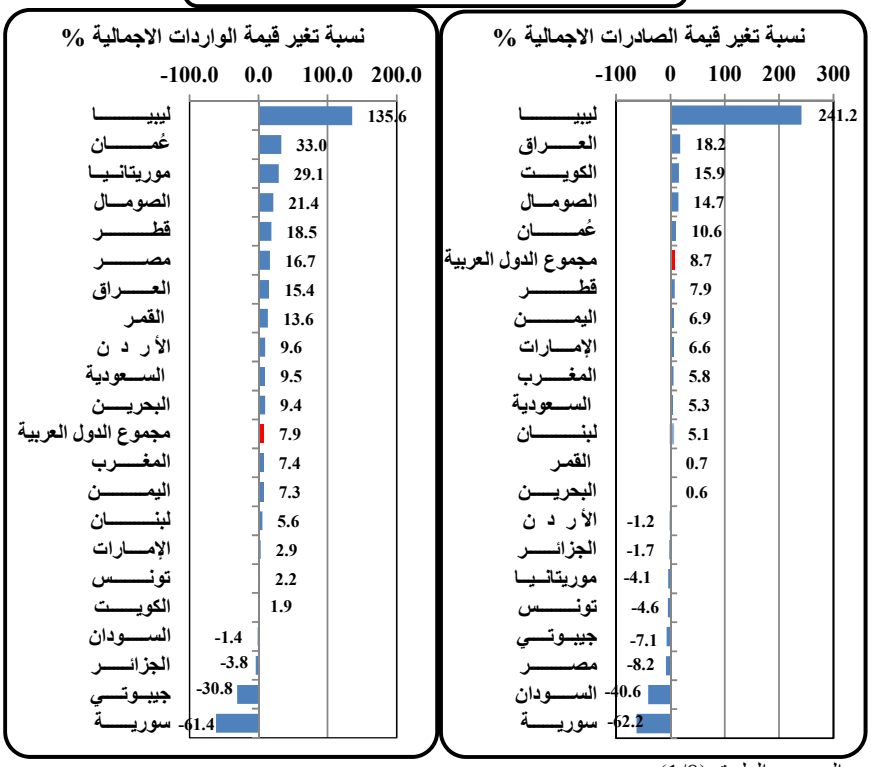

المصدر: الملحق (1/8).

اتجاه التجارة الإجمالية العربية

ساهمت اسعار النفط المرتفعة في زيادة قيمة التجارة الإجمالية العربية في اتجاه شركائها التجاريين الرئيسيين. فبالنسبة لاتجاه الصادرات العربية إلى آسيا، والتي تعتبر الوجهة الرئيسية للصادرات العربية، فقد حققت أعلى نسبة ارتفاع بلغت 21 في المائة في عام 2012 وتركزت في الصادرات الى اليابان والصين. وقد جاءت الصادرات العربية الى الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية بنسبة زيادة بلغت 16.7 في المائة. كما شهدت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة زيادة أيضاً بلغت نسبتها 16.1 في المائة. أما الصادرات العربية البينية فقد زادت بنسبة 5.4 في المائة خلال عام 2012.

وبالنسبة لحصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية فقد ارتفعت حصة كل من الاتحاد الأوروبي واليابان في الصادرات العربية لتمثل 13.5 المائة و 10.5 في المائة على التوالي في عام 2012، وذلك مقارنة مع 12.6 في المائة و9.4 في المائة على التوالي خلال العام السابق. وسجلت حصة كل من الولايات المتحدة والصين زيادة طفيفة في الصادرات العربية لتصل إلى 8.1 في المائة و8.6 في المائة على التوالي خلال عام 2012. أما حصة الصادرات البينية العربية فقد تراجعت بشكل طفيف من 9 إلى 8.7 في المائة خلال العام، الملحق (2/8).

وفيما يتعلق بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين، فقد شهدت زيادة في قيمتها من جميع المصادر الرئيسية خلال عام 2012. وسجلت الولايات المتحدة أعلى نسبة ارتفاع بلغت 17.2 في المائة تلتها دول الاتحاد الأوروبي بنسبة زيادة بلغت 16.3 في المائة. كما ارتفعت الواردات العربية من الصين واليابان بنسب بلغت 15.8 في المائة و 13.3 في المائة على الترتيب خلال عام 2012. أما الواردات العربية البينية فقد ارتفعت بنسبة 7 في المائة، الشكل (2).

الشكل (2): إتجاهات التجارة العربية الى اهم الشركاء التجاريين عام 2012

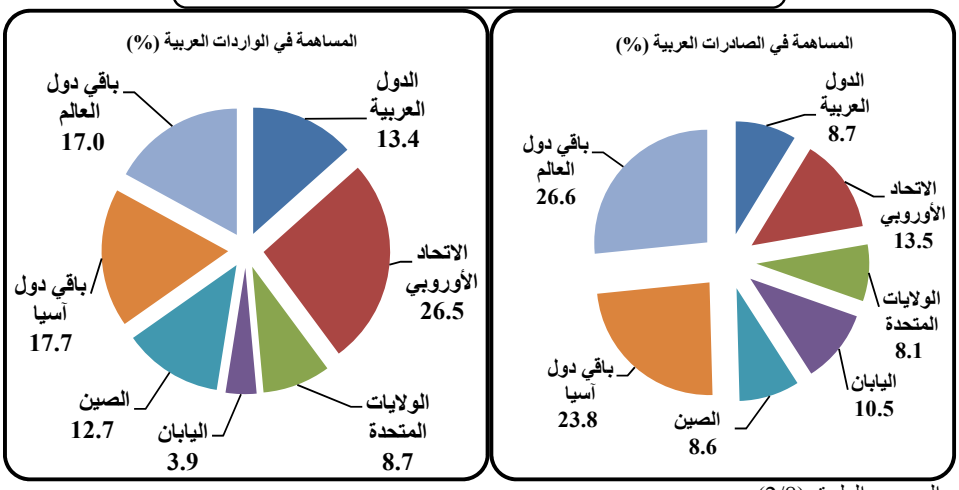

المصدر: الملحق (2/8).

وفي جانب التوزيع النسبي لحصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية لعام 2012، استمرت آسيا باستحواذها على الحصة الكبرى بنسبة 34.4 في المائة من بينها الصين واليابان بنسبة 12.7 في المائة و3.9 في المائة خلال عام 2012. كما ارتفعت حصة كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لتصل إلى 26.5 في المائة و8.7 في المائة على التوالي. في حين تراجعت حصة الواردات العربية البينية بصورة طفيفة لتمثل حوالي 13.4 في المائة خلال عام 2012.

الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية

استمرت مجموعة الوقود والمعادن في الاستئثار بالحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية وذلك وفقا لما اشارت اليه الإحصائيات المجمعة للدول العربية، حيث ارتفعت حصتها من 73.6 في المائة في عام 2011 إلى 76.5 في المائة عام 2012. في حين تراجعت حصة المصنوعات لتبلغ 15.9 في المائة في عام 2012 مقارنة مع 18.0 في المائة في العام السابق نتيجة لتراجع معظم السلع المكونة لها تقريبا. حيث تراجعت حصة كل من المواد الكيماوية، والمصنوعات الاساسية، والآلات ومعدات النقل لتمثل حوالى 6 في المائة و3.8 في المائة و3.1 في المائة على الترتيب. وبالنسبة لمجموعة السلع الزراعية فقد زادت أهميتها النسبية لتبلغ 4.9 في المائة مقارنة مع 3.7 في المائة في العام السابق، الملحق (3/8) والشكل (3).

الشكل (3): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الاجمالية 2012

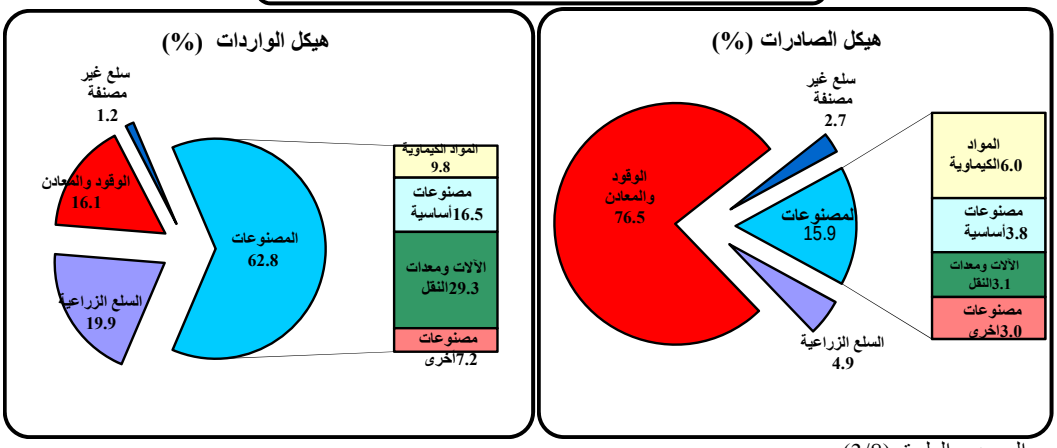

المصدر: الملحق (3/8).

وبالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، تشير البيانات أن مجموعة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية بالرغم من انخفاض حصتها من 64.0 في المائة في عام 2011 إلى 62.8 في المائة في عام 2012. وضمن تلك المجموعة استأثرت الآلات ومعدات النقل على المركز الأول، حيث زادت حصتها في الواردات الإجمالية من 28 في المائة إلى 29.3 في المائة. وفي المقابل تراجعت حصة كل من المصنوعات الأساسية والمواد الكيماوية إلى 16.5 في المائة و9.8 في المائة على التوالي خلال عام 2012 مقارنة مع 19.3 في المائة و10.1 في المائة في عام 2011. في حين ارتفعت حصة السلع الزراعية من 18.7 في المائة لتصل إلى 19.9 في المائة في عام 2012. كما ارتفعت حصة الوقود والمعادن من 13.8 في المائة لتبلغ 16.1 في المائة.

تنافسية الصادرات العربية

مؤشر التنوع والتركز السلعي

اظهرت البيانات خلال عام 2012 ان الدول العربية لازالت تتصف بانخفاض درجة التنوع في صادراتها مقارنة بعام 2008، وذلك على الرغم من حدوث تحسن في مؤشر التنوع للصادرات في معظم الدول العربية الا انه لايزال بعيد بشكل كبير عن تحقيق مستويات متوسطة من التنوع (0.5) وذلك فيما عدا تونس ومصر والامارات التي سجل بها مؤشر التنوع في الصادرات حوالى0.53 و0.54 و0.55 على الترتيب. هذا، في حين لم يسجل المؤشر تحسناً في كل من الأردن والعراق والقمر ولبنان وليبيا وموريتانيا حيث ارتفع فيهما المؤشر بما يعني انخفاض درجة تنوع صادرات تلك الدول خلال عام 2012، الإطار رقم (1) والجدول رقم (2).

الإطار رقم (1)

مؤشرات تنافسية الصادرات

تم احتساب ثلاثة مؤشرات مختارة في ضوء البيانات المتاحة لإجراء المقارنة الدولية لتنافسية الصادرات العربية.

مؤشر التنوع Diversification Index: يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

مؤشر التركز Concentration Index: ويعرف بمؤشر هيرفندال- هيرشمان ويقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات / الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية. وتتراوح قيمة المؤشر ما بين 0 و1 وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر.

مؤشر كفاءة التجارة Trade Performance Index: وهو مؤشر مركب يرتكز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، مثل متوسط نصيب الفرد من الصادرات، الحصة السوقية، تنوع المنتجات المصدرة وتنوع أسواق التصدير العالمية. ويؤدي احتساب مؤشر كفاءة التجارة إلى ترتيب عام لموقع الدولة المصدرة ضمن 184 دولة، وكذلك ترتيب فرعي للدول حسب السلع المصدرة، وذلك بالنسبة لـ 14 مجموعة سلعية رئيسية.

الجدول رقم (2)

تنافسية الصادرات العربية

مؤشرات التركز والتوع السلعي للصادرات العربية ودول مختارة اخرى

الدول	2008			2012		
	عدد السلع [1]	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع	مؤشر التركز	مؤشر التنوع
الاردن	221	0.187	0.609	234	0.164	0.624
الامارات	259	0.511	0.592	259	0.434	0.554
البحرين	205	0.386	0.706	235	0.356	0.702
تونس	212	0.173	0.550	226	0.160	0.531
الجزائر	119	0.580	0.761	98	0.540	0.728
جيبوتي	50	0.418	0.669	80	0.284	0.608
السعودية	246	0.775	0.766	254	0.761	0.752
السودان	98	0.872	0.808	…	…	…
سورية	213	0.321	0.616	221	0.137	0.603
الصومال	51	0.371	0.795	66	0.331	0.673
العراق	99	0.970	0.823	137	0.981	0.881
عمان	205	0.625	0.717	234	0.620	0.672
قطر	177	0.562	0.772	232	0.519	0.771
القمر	10	0.486	0.740	7	0.518	0.749
الكويت	216	0.702	0.789	233	0.746	0.783
لبنان	227	0.105	0.615	223	0.159	0.642
ليبيا	134	0.838	0.785	141	0.811	0.786
مصر	250	0.212	0.545	239	0.161	0.536
المغرب	228	0.181	0.720	245	0.157	0.682
موريتانيا	44	0.471	0.759	80	0.461	0.817
اليمن	150	0.830	0.785	190	0.592	0.737
ماليزيا	252	0.155	0.439	254	0.164	0.455
سنغافورة	250	0.258	0.484	249	0.246	0.503
كوريا	246	0.159	0.464	247	0.144	0.447
العالم	260	0.087	0.000	260	0.087	0.000

المصدر: الاونكتاد حسب التصنيف SITC 3 digit (تصنيف للمستوى الثالث).

[1] قيمة الصادرات من المنتجات الوطنية التي أعلى من 100,000 دولار أو تمثل أكثر من 0.3 في المائة من إجمالي الصادرات الوطنية.

وفيما يتعلق بمؤشر التركز، فقد اشارت البيانات خلال عام 2012 الى وجود درجة عالية من التركز في الصادرات في كل من الكويت والسعودية وليبيا والعراق حيث سجلت قيم تراوحت بين مستوى 0.746 ومستوى 0.981. بينما سجلت كل من الاردن و تونس وسورية ولبنان ومصر والمغرب مستويات منخفضة من التركز تقل عن مستوى 0.2.

من جانب آخر يمكن استعراض التطورات التي طرأت على تنافسية الصادرات العربية للمجموعات السلعية، وذلك من خلال استخدام المؤشر[3] المركب لكفاءة التجارة، الذي يعتبر أكثر شمولية في تقييم أداء وكفاءة صادرات الدول العربية إلى الأسواق العالمية، ويتضمن هذا المؤشر ترتيباً للدول العربية المصدرة وذلك ضمن 184 دولة مصدرة. وذلك لأهم الأصناف السلعية في الصادرات العالمية والتي تتمثل في المنتجات الزراعية، الأغذية المصنعة، المنتجات الخشبية، المنسوجات والغزل، المنتجات الكيماوية، المنتجات الجلدية، الصناعات الاساسية، المعدات غير الالكترونية، صناعات تكنولوجيا المعلومات، معدات الكترونية، معدات نقل، الملابس الجاهزة، المنتجات المعدنية، صناعات متنوعة.

وبالنسبة للمنتجات الزراعية، تأتي المغرب كأول دولة عربية وتحتل المرتبة 43 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف السلعي، ثم جاءت مصر في المرتبة الثانية حيث احتلت المرتبة 44 عالمياً في هذا المؤشر، أما الأردن فقد أتت في المرتبة الثالثة عربياً والمرتبة 80 عالمياً، ثم تونس في المرتبة الرابعة عربياً و86 عالمياً.

أما بالنسبة لمؤشر كفاءة التجارة في الأغذية المصنعة، احتلت مصر المرتبة الأولى عربياً و44 عالمياً، ثم جاءت الامارات في المرتبة الثانية عربياً و49 عالمياً، فالمغرب في المرتبة الثالثة عربيا و57 عالمياً، وتونس في المرتبة الرابعة عربياً و58 عالمياً. أما بالنسبة للمنتجات الخشبية فقد حققت السعودية المرتبة الاولى عربياً و58 عالمياً، ثم تأتي مصر في المرتبة الثانية عربيا و59 عالمياً، وجاءت الامارات في المرتبة الثالثة عربياً و63 عالمياً. أما ما يتعلق بالمنسوجات والغزل فقد تصدرت مصر الدول العربية حيث جاءت في المركز 27 عالميا تلتها الامارات وتونس وسوريا وحققتا المراكز 42 و45 و50 عالمياً على التوالي.

وعلى مستوى المنتجات الكيماوية حققت الامارات المرتبة الاولى عربياً و42 على المستوى العالمي تلتها قطر في المرتبة الثانية عربياً و46 عالمياً. أما مصر فقد حققت المرتبة الثالثة عربياً و49 عالمياً. هذا، وقد جاءت كل من المغرب في المركز 50 والكويت في المركز 51 وعمان في المركز 54 والاردن في المركز 59 وذلك على المستوى العالمي. أما المنتجات الجلدية فتتصدر تونس الدول العربية وتحتل المرتبة الاولى عربياً و33 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف السلعي، تليها المغرب في المرتبة الثانية ومصر في المرتبة الثالثة عند 34 و60 على التوالي. وفيما يتعلق بالصناعات الاساسية تتصدر الامارات قائمة الدول العربية حيث احتلت المرتبة 36 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة في هذا الصنف السلعي، ثم تليها مصر بالمرتبة 48 عالمياً ثم البحرين بالمرتبة 53 عالمياً. وفي المعدات غير الالكترونية، تتصدر الامارات قائمة الدول العربية وتحتل المرتبة 40 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف السلعي، ثم تليها تونس التي تأتي في المرتبة 54 عالمياً ثم لبنان 59 عالمياً و السعودية في المرتبة 60 عالمياً. وبالنسبة

[3] يقوم باحتساب مؤشر كفاءة التجارة العالمية (Trade Performance Index – TPI) مركز التجارة الدولي التابع لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الاونكتاد.

لصناعة تكنولوجيا المعلومات تتصدر الامارات الدول العربية وتحتل المرتبة 36 في الترتيب العالمي لمؤشر كفاءة التجارة، ثم تأتي تونس بالمرتبة 45 عالمياً، ثم البحرين في المرتبة 57 عالمياً، والاردن بالمرتبة 60 عالمياً. وفيما يخص المعدات الالكترونية فتتصدر المغرب الدول العربية باحتلالها المركز 35 في الترتيب العالمي لمؤشر كفاءة التجارة، ثم تأتي تونس بالمرتبة 36 عالميا، ثم مصر بالمرتبة 48 عالمياً تتبعها الامارات بالمرتبة 50 عالمياً. وفيما يتعلق بمعدات النقل تتصدر الامارات الدول العربية المصدرة لها وتحتل المرتبة 45 في الترتيب العالمي لمؤشر كفاءة التجارة تليها كل من تونس والمغرب في المراكز 58 و59 على المستوي العالمي. أما الملابس الجاهزة فتتصدر المغرب قائمة الدول العربية المصدرة لها وتحتل المرتبة 21 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة، ثم تأتي تونس بالمرتبة 26 في الترتيب العالمي، وتأتي مصر في المرتبة الثالثة عربياً و38 عالمياً، والاردن في المرتبة الرابعة عربياً و44 عالمياً.

وفيما يتعلق بالصناعات المتنوعة فتتصدر الامارات قائمة الدول العربية المصدرة لها وتحتل المرتبة 38 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة تليها الجزائر بالمرتبة الثانية و43 في الترتيب العالمي، وتأتي تونس في المرتبة الثالثة عربيا و58 عالمياً. أما المنتجات المعدنية فتحتل السعودية المرتبة الاولى عربياً وعالمياً في مؤشر كفاءة التجارة تليها الامارات في المرتبة الثانية عربياً و5 عالمياً وقطر في المرتبة الثالثة عربياً و9 في الترتيب العالمي والكويت في المرتبة 13 على المستوى العالمي، الملحق (4/8).

وعموما تواجه الصادرات العربية جملة من العوامل التي تؤثر على تنافسيتها أهمها، عدم الاستخدام الكبير للتكنولوجيا حيث تعتمد الصادرات العربية على الموارد الطبيعية بالرغم من بعض التحسن نحو تصدير منتجات متوسطة وكثيفة المحتوى التكنولوجي لدى عدد من الدول. كما أن هناك العديد من المعوقات تتعلق بالخدمات اللوجستية في مجال التجارة والمتمثلة بالنقل والاتصالات. كما تعاني من ارتفاع تكاليف النقل وخاصة بين دول المشرق والمغرب العربي. إضافة إلى عدم توفر خطوط نقل منتظمة وغيرها من القيود الإدارية وغير الجمركية وخاصة الفنية منها التي تخص المنتج تحديداً وضعف البرامج التسويقية وفقدان الجودة عدم تطبيق المواصفات والمقاييس الدولية. بالإضافة إلى ضعف برامج التمويل القائمة على بناء الأسواق التصديرية. وهذا يفرض التخصص في الإنتاج حسب الميز النسبية وتحسين بنية كفاءة التجارة من كافة جوانبها ذات العلاقة بالممارسات التجارية والجمارك والنقل والمعلومات والاتصالات والبنوك والتمويل.

التجارة البينية العربية

أداء التجارة البينية

تأثر اداء التجارة العربية البينية باستمرار آثار التحولات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية وذلك بالإضافة الى استمرار التداعيات الاقتصادية الناتجة عن تأزم الاوضاع في سورية، و بقاء أسعار الطاقة عند مستويات مرتفعة. حيث تأثرت حركة التجارة البينية العربية وخاصة المتعلقة بالمنتجات الزراعية والغذائية بتلك التداعيات، ناهيك عن استمرار

تراجع الانشطة الاقتصادية الانتاجية بسبب الانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية. فقد تباطأ معدل نمو قيمة التجارة البينية[4] العربية في عام 2012 لتحقق ارتفاعاً بنسبة 6.1 في المائة لتصل الى نحو 111.7 مليار دولار، مقابل ارتفاع بلغت نسبته حوالى 15.5 في المائة خلال عام 2011. وجاء هذا التباطؤ نتيجة لتراجع معدل النمو كل من الصادرات البينية ليصل الى 5.4 بالمائة في عام 2012 مقارنة مع ارتفاع بلغ حوالى 9.9 في المائة مسجلة في العام السابق، والواردات البينية ليصل الى 7 في المائة مقابل ارتفاع بلغت نسبته 22.2 بالمائة خلال عام 2011، الملحق (5/8) والجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)
أداء التجارة البينية العربية
(2012-2008)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي في الفترة 2008- 2011 (%)
	2008	2009	2010 (2)	2011 (2)	2012 (2)	2008	2009	2010	2011	2012	
متوسط التجارة البينية العربية (1)	95.5	80.2	91.1	105.2	111.7	41.4	-15.9	13.5	15.5	6.1	3.3
الصادرات البينية العربية	100.3	87.0	98.6	108.3	114.2	42.7	-13.3	13.3	9.9	5.4	2.6
الواردات البينية العربية	90.7	73.5	83.5	102.1	109.2	40.1	-18.9	13.6	22.2	7.0	4.0

(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية)÷2.
(2) بيانات اولية.
المصدر : الملحق (5/8).

وفيما يتعلق بالدول العربية، فقد سجلت ثمانية عشر دولة ارتفاعاً في قيمة الصادرات البينية خلال عام 2012 بنسب تراوحت بين واحد في المائة في مصر، و85 في المائة تقريباً في ليبيا. وقد ساهم بقاء اسعار النفط عند مستويات مرتفعة في تسجيل بعض الدول المصدرة الرئيسية للنفط ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة صادراتها البينية. فقد سجلت كل من الجزائر وقطر والكويت معدلات نمو مرتفعة تراوحت بين 24.7 في المائة و30.1 في المائة. كما سجلت الصادرات البينية لكل من عمان و الامارات و العراق معدلات نمو بلغت حوالى 5.1 في المائة و6.7 في المائة و10.4 في المائة على الترتيب. في حين سجلت البحرين و السعودية معدل نمو منخفض بلغ حوالى 3.8 في المائة خلال عام 2012، وذلك على الرغم من ان صادرات السعودية الى الدول العربية تمثل أكثر من ثلث إجمالي الصادرات البينية العربية. وفى المقابل فقد شهدت الصادرات البينية لسورية انخفاضا بنسبة كبيرة بلغت حوالى 61.8 في المائة نتيجة لتفاقم الاوضاع السياسية. وتراجعت أيضا صادرات كل من اليمن وجيبوتي الى الدول العربية بمعدلات بلغت حوالى 57.2 في المائة و7.1 في المائة على الترتيب.

[4] تم احتساب قيمة التجارة البينية كمتوسط التجارة البينية (الصادرات + الواردات) ÷2.

وعلى صعيد الواردات البينية، فقد حققت ثلاثة عشر دولة عربية خلال عام 2012، ارتفاعا في قيمة وارداتها البينية بمعدلات متفاوتة تراوحت بين 3.5 في المائة بالبحرين و230.8 في المائة في موريتانيا. هذا، بينما تراجعت الواردات البينية في كل من اليمن وسورية والجزائر والعراق والمغرب ولبنان وجيبوتي بمعدلات متباينة حيث سجلت اليمن اعلى معدل تراجع حيث بلغ حوالى 46.3 في المائة في حين سجلت جيبوتي اقل معدل انخفاض بلغ حوالى 4.8 في المائة، الشكل (4).

الشكل (4): نسب تغير التجارة البينية للدول العربية (%) عام 2012

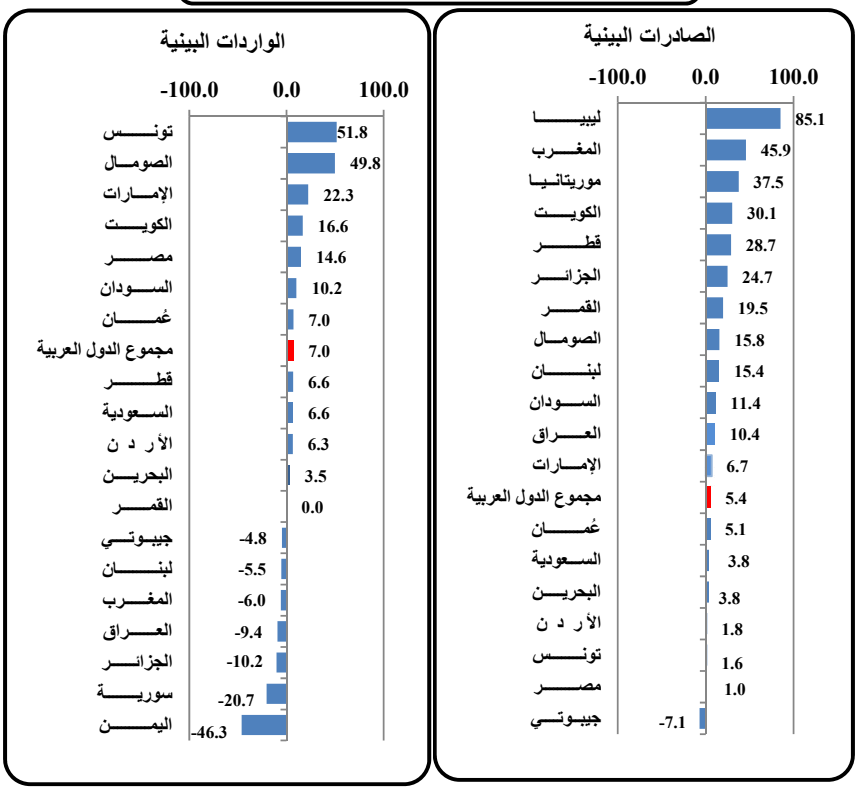

المصدر: الملحق (5/8).

مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية

تراجعت نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات العربية لعام 2012 بصورة طفيفة لتسجل 8.7 في المائة وذلك مقارنة مع مستوى 9 في المائة المسجل خلال العام السابق. كما انخفضت حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية بشكل طفيف لتستقر عند مستوى 13.4 في المائة في عام 2012 مقارنة مع 13.5 في المائة في العام السابق. وقد جاء ذلك نتيجة لنمو الصادرات والواردات الاجمالية العربية بمعدل أكبر من النمو المسجل في الصادرات والواردات البينية.

وعلى صعيد الاهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية للدول العربية فرادى، فقد سجلت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لإحدى عشر دولة عربية نسب مساهمة تفوق متوسط حصة الصادرات البينية للدول العربية كمجموعة في إجمالي الصادرات العربية والبالغة حوالى 8.7 في المائة في عام 2012. وسجلت الصومال أعلى نسبة مساهمة حيث بلغت حوالى 92 في المائة، في حين سجلت كل من تونس والسعودية أقل نسبة مساهمة حيث بلغت حوالى 10.7 في المائة و11.2 في المائة على الترتيب. ومن الجدير بالذكر أن حصة الصادرات البينية للسعودية في إجمالي صادراتها بدأت في التناقص بدءً من عام 2010. وتعتبر صادرات كل من الاردن ولبنان والسودان و مصر من أكثر الدول تكاملاً مع التجارة البينية العربية حيث ارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي صادرات كل منها لتحقق 48.6 في المائة و38.9 في المائة و35.1 في المائة و31.8 في المائة على الترتيب. هذا بالإضافة الى سوريا التي بلغت حصة صادراتها البينية حوالى 40 في المائة من إجمالي صادراتها التي تراجعت بما يفوق النصف نتيجة لظروف عدم الاستقرار السياسي التي تمر بها حاليا. هذا في حين استمرت الصادرات البينية لكل من الإمارات والجزائر والعراق وقطر والقمر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا في تحقيق حصة ضئيلة من إجمالي صادراتها، ولذلك فإنها تعتبر أقل تكاملاً مع التجارة البينية العربية. وتراجعت حصة الصادرات البينية لليمن لتسجل 5.4 في المائة من اجمالي صادراتها، الملحق (6/8) والجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الاجمالية
(2012-2008)

(نسبة مئوية)

	2008	2009	2010	* 2011	* 2012
نسبة الصادرات البينية العربية الى إجمالي الصادرات العربية	9.3	11.8	10.8	9.0	8.7
نسبة الواردات البينية العربية الى إجمالي الواردات العربية	13.5	12.1	12.6	13.5	13.4

* بيانات أولية.
المصدر: الملحق (6/8).

وفيما يتعلق بأهمية الواردات البينية في الواردات الإجمالية على صعيد الدول فرادى، فقد شكلت الصادرات العربية البينية خلال عام 2012 حصة ملحوظة في واردات اربعة عشر دولة عربية. حيث فاقت نسبة مساهمة الواردات البينية في إجمالي الواردات لتلك الدول مستوى 13.4 في المائة والذى يمثل متوسط نسبة مساهمة الواردات البينية العربية في الواردات الإجمالية العربية. فقد تراوحت تلك الحصص بين مستوى 14.7 في المائة بلبنان و مستوى 48.2 في المائة في الصومال. أما الدول التي سجلت نسباً أقل من متوسط نسبة الواردات البينية في الواردات الإجمالية فقد بلغ عددها سبعة دول، هي الإمارات وتونس والجزائر والسعودية والقمر وليبيا ومصر. وتجدر الاشارة الى ان هناك عدداً من الدول العربية، التي تمثل وارداتها البينية حصة كبيرة من إجمالي وارداتها، يشكل النفط الخام الجزء الاكبر من وارداتها البينية. وتتمثل هذه الدول في اليمن والمغرب والأردن ومصر، حيث تستحوذ الواردات البينية من النفط الخام على نحو 86.8 في المائة و40.8 في المائة و37.2 في المائة و21.9 في المائة على التوالي من قيمة وارداتها البينية عام 2012، الجدول رقم (5).

جدول رقم (5)
حصة واردات النفط الخام البينية من اجمالي الواردات البينية لبعض الدول العربية
عام 2012

الدول	واردات النفط الخام البينية (مليون دولار امريكي)	إجمالي الواردات البينية (مليون دولار امريكي)	النسبة المئوية من اجمالي الواردات البينية (%)
الاردن	2,762	7,420	37.2
لبنان	665	3,122	21.3
مصر	2,075	9,461	21.9
المغرب	2,744	6,721	40.8
اليمن	1,625	1,872	86.8

المصدر: الجدول (5/8)، (10/8).

تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية

تظهر البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية لعام 2012 ارتفاع الأهمية النسبية للوقود المعدني والمعادن الأخرى وتراجع الأهمية النسبية لكل من السلع الزراعية، والمصنوعات في إجمالي الصادرات البينية. فقد ارتفعت حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية لتصل الى حوالى 27.1 في المائة مقارنة مع حصة قدرها 23.9 في المائة خلال عام 2011. ويعزى ذلك بصفة اساسية إلى بقاء أسعار الطاقة عند مستويات مرتفعة. أما حصة السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية فقد تراجعت نتيجة تأثير تفاقم الاوضاع في سوريا على حركة التجارة البينية سواء في سورية أو في دول الجوار حيث بلغت حصتها حوالى 18.9 في المائة خلال عام 2012 مقابل 21.7 في المائة مسجلة في العام السابق. أما مجموعة المصنوعات التي تمثل أعلى حصة في الصادرات البينية، فقد انخفضت بقدر ضئيل لتستقر عند مستوى 47.3 في المائة في عام 2012 مقارنة مع حصة قدرها 49.1 في المائة مسجلة في عام 2011 وقد جاء ذلك كمحصلة لتراجع أداء الانشطة الانتاجية في بعض الدول التي شهدت تحولات سياسية، الملحق (9/8) والشكل (5).

الشكل (5): الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية (%)
عام 2012

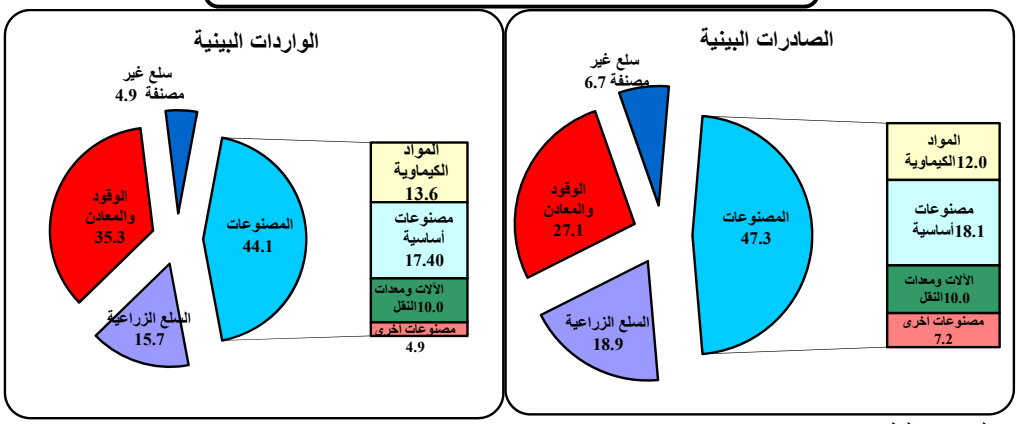

المصدر: الملحق (9/8).

هذا، وعلى مستوى المجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات فقد سجلت كل من مجموعتي الآلات ومعدات النقل، والمصنوعات المتنوعة الأخرى تراجعا بقدر طفيف في حصصها في الصادرات البينية. في حين ارتفعت حصص كل من مجموعتي المواد الكيماوية، والمصنوعات الأساسية في الصادرات البينية في عام 2012 وذلك بالمقارنة مع العام السابق.

وفيما يتعلق بهيكل الواردات البينية، فمن المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية بالإضافة الى قيمة الشحن والتأمين ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب ألا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية. إلا أنه عملياً توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية. وبالرغم من هذه الاختلافات، فيلاحظ من البيانات المجمعة عن هيكل التجارة البينية لعام 2012 أن الحصص السلعية الرئيسية للواردات البينية حافظت على نسب متقاربة وفي نفس الاتجاهات العامة التي سلكتها الحصص السلعية للصادرات البينية.

التجارة البينية للتجمعات العربية

اظهرت تطورات التجارة البينية للتجمعات العربية خلال عام 2012 ارتفاع الصادرات البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بنسبة بلغت حوالي 43.9 في المائة. كما ارتفعت الصادرات البينية لكل من منطقة التجارة الحرة العربية واتحاد دول المغرب العربي بنسبة 19 في المائة و17.1 في المائة على الترتيب. بينما ارتفعت الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير بنسبة اقل بلغت حوالي 6.5 في المائة خلال عام 2012. وفيما يتعلق بتطور حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات لهذه التجمعات، فقد ارتفعت الاهمية النسبية للصادرات البينية لكافة التجمعات ولكن بقدر ضئيل خلال عام 2012، وذلك فيما عدا اتحاد دول المغرب العربي الذى سجل تراجعا بنسبة بلغت حوالى 0.2 في المائة، الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6)
مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الاجمالية للتجمعات العربية
2012-2008

التجمعات العربية	التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)										
	قيمة الصادرات البينية					معدل التغير 2012 (%)	قيمة الواردات البينية					معدل التغير 2012 (%)
	2008	2009	2010	2011	2012		2008	2009	2010	2011	2012	
منطقة التجارة الحرة العربية	93,122	75,604	75,487	93,383	111,158	19.0	85,478	71,057	74,258	89,958	106,611	18.5
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	41,394	33,144	27,540	38,739	55,763	43.9	29,919	23,654	25,009	32,861	42,681	29.9
إتحاد دول المغرب العربي	3,301	2,693	2,895	3,485	4,082	17.1	3,404	2,539	2,672	2,782	3,543	27.4
دول إتفاقية أغادير	2,116	2,225	1,942	2,013	2,144	6.5	2,059	1,951	1,937	2,124	2,577	21.3
المساهمة في إجمالي الصادرات (في المائة)							المساهمة في إجمالي الواردات (في المائة)					
منطقة التجارة الحرة العربية	9.8	9.8	8.4	7.8	8.5		13.3	11.9	11.6	12.4	13.2	
مجلس التعاون لدول الخليج العربية	6.4	5.7	4.2	4.2	5.6		8.5	6.9	7.0	7.6	9.0	
إتحاد دول المغرب العربي	2.0	2.5	2.0	2.7	2.5		2.7	2.2	2.0	2.3	2.5	
دول إتفاقية أغادير	2.7	3.9	3.3	2.6	2.9		1.8	1.7	1.6	1.3	1.6	

منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية بإستثناء (جيبوتي، الصومال، القمر وموريتانيا).
مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الامارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت).
إتحاد دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا).
دول إتفاقية أغادير (الأردن، تونس ، مصر والمغرب).
المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2013، و تقارير قطرية ودولية متنوعة.

هذا، وعند مقارنة الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية لهذه التجمعات يتبين ان التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تستحوذ على النصيب الاكبر ثم يتبعها حصة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من ان كل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير يشملان في عضويتهما دولا تتصف اقتصاداتها بالتنوع في الانشطة الانتاجية والتصديرية مثل مصر والمغرب وتونس والاردن، الا ان الاهمية النسبية لتجارتها البينية في التجارة الاجمالية لها لا تزال عند مستويات منخفضة لا تقارن بالتجمعات الاقتصادية الاخرى في الدول النامية مثل تجمع الاسيان و المركسور، الشكل (6).

الشكل (6): حصة الصادرات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية 2012-2010

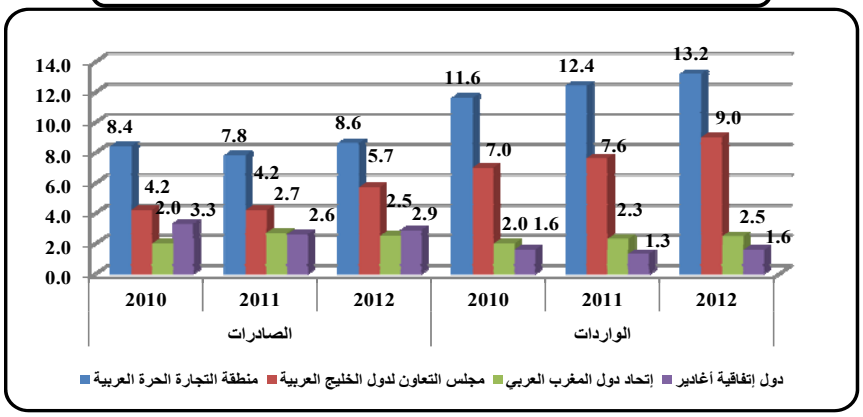

المصدر: الجدول رقم (5).

وعلى صعيد اهم السلع المتبادلة في نطاق كل تكتل تجارى، فتتمثل أهم السلع المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في كل من المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والآلات والاجهزة الالكترونية، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما، ومنتجات صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ. وبالنسبة لاهم السلع المتبادلة في اطار تجمع دول مجلس التعاون الخليجي فقد تمثلت في المعادن ومنتجاتها، والآلات والاجهزة الالكترونية، ومنتجات الصناعات الكيماوية، ومنتجات صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ، والسيارات ووسائل النقل، الشكل (7).

شكل (7) : أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية متوسط الفترة 2009-2012

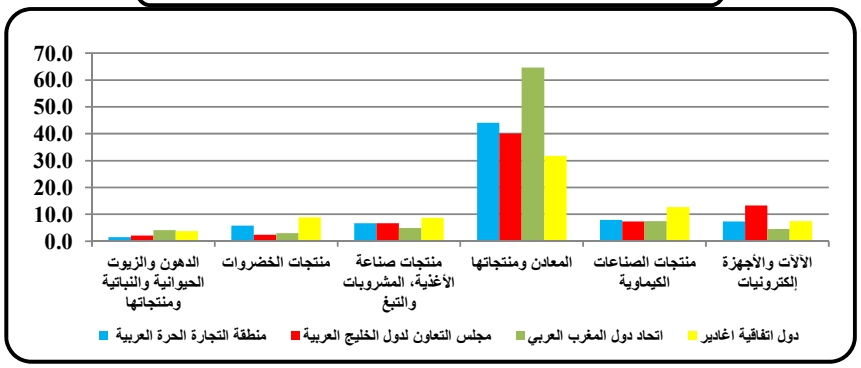

أما اتحاد دول المغرب العربي فقد تمثلت السلع المتبادلة في نطاقه في كل من المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، ومنتجات صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ، والآلات والاجهزة الالكترونية، والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها. وعلى نطاق اتفاقية اغادير فقد تمثلت اهم السلع المتبادلة في المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، ومنتجات الخضروات، ومنتجات صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ، والآلات والاجهزة الالكترونية، والورق ومنتجاته، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما، الجدول رقم (7).

جدول رقم (7)
أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية للتجمعات العربية
متوسط الفترة (2009-2012)

نسبة مئوية

الابواب السلعية (حسب التصنيف المنسق)	منطقة التجارة الحرة العربية	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	اتحاد دول المغرب العربي	دول اتفاقية اغادير
الحيوانات الحية ومنتجاتها	4.0	4.1	1.2	2.9
منتجات الخضروات	5.8	2.4	3.0	9.0
الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها	1.5	2.1	4.1	3.8
منتجات صناعة الأغذية، المشروبات والتبغ	6.7	6.7	4.9	8.7
المعادن ومنتجاتها	44.0	40.0	64.6	31.7
منتجات الصناعات الكيماوية	7.9	7.4	7.5	12.7
البلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما	6.9	4.8	2.5	4.4
الجلود الخام ومنتجاتها	0.3	0.4	0.2	0.4
الخشب والفلين ومصنوعاتهما	0.3	0.7	0.1	0.4
الورق ومنتجاته	2.5	1.5	2.3	6.4
المنسوجات ومصنوعاتها	2.3	1.5	0.9	3.3
الاسمنت ومصنوعاتها	2.8	3.3	1.5	3.7
الاحجار الكريمة	3.3	3.6	0.0	1.2
الآلآت والأجهزة الإلكترونية	7.4	13.3	4.5	7.4
السيارات ووسائل النقل	2.9	6.6	1.6	2.3
اجهزة البصريات	0.2	0.4	0.6	0.2
المصنوعات الاخرى	1.2	1.2	0.5	1.4
الاجمالي	100	100	100	100

* السلع المتبادلة = (الصادرات+الواردات)/2.

المصدر :www.Trademap.org.

اتجاهات التجارة البينية

يتسم التبادل التجاري بين الدول العربية بتركزه في دول الجوار، وذلك وفقا لما يتضح من هيكل اتجاه الصادرات والواردات البينية العربية. ففيما يتعلق بالصادرات البينية للدول العربية خلال عام 2012، فقد تركزت صادرات الأردن إلى الدول العربية في العراق بنسبة 31.1 في المائة والسعودية بنسبة 22.7 في المائة. واتجه حوالى 65 في المائة من صادرات الامارات إلى كل من السعودية وعمان و قطر. كما اتجهت معظم صادرات البحرين البينية، حوالى 76 في المائة، إلى كل من الإمارات والسعودية وقطر. وتركزت صادرات تونس إلى الدول العربية في دولتين مجاورتين هما

ليبيا بنسبة بلغت 45.5 في المائة والجزائر بنسبة 26.7 في المائة. أما صادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في ثلاث دول هي تونس ومصر والمغرب بنسبة بلغ اجماليها حوالى 93 في المائة تقريباً. وقد تركز معظم صادرات السودان حوالى 80.1 في المائة إلى الدول العربية في الإمارات. كما تركز حوالى 76 في المائة من إجمالي صادرات الصومال البينية في كل من الإمارات واليمن. وتركزت صادرات العراق البينية في كل من سورية والمغرب بنسبة بلغت 86 في المائة تقريبا. وقد استحوذت الامارات على حوالى 71 في المائة و62 في المائة من صادرات كل من عمان و قطر البينية. كما استحوذت مصر على نسبة 50 في المائة تقريباً و81 في المائة من الصادرات البينية لكل من الكويت وموريتانيا على الترتيب. وذهب حوالى 94 في المائة من صادرات ليبيا إلى كل من الامارات و تونس وسورية. وأخيراً، تركزت صادرات اليمن البينية في كل من الإمارات والسعودية. هذا، بينما تتوزع الاسواق التصديرية للدول العربية التي تتصف بانها اقتصادات أكثر تنوعا مثل السعودية ومصر والمغرب على حوالي خمس دول عربية رئيسية أو أكثر.

وفي جانب الواردات البينية، فقد تركزت واردات الأردن من الدول العربية خلال عام 2012 في دولة واحدة هي السعودية بنسبة 66 في المائة. ومثلت واردات الامارات من كل من عمان والسعودية نسبة بلغت حوالى 57 في المائة من إجمالي وارداتها من الدول العربية. وجاء حوالى 81 في المائة من واردات البحرين البينية من السعودية، وحوالى 60 في المائة من الواردات البينية لتونس من كل من الجزائر وليبيا. وتركزت الواردات البينية للسعودية في الإمارات بنسبة بلغت 39 في المائة، وواردات الصومال البينية في جيبوتي بنسبة 59 في المائة، وواردات العراق البينية في سورية بنسبة 66 في المائة. وتركز حوالى 70 في المائة من الواردات البينية لقطر في الإمارات والسعودية، ونسبة 76 في المائة من الواردات البينية لعمان في الإمارات، ونسبة 61 في المائة من الواردات البينية للكويت في كل من السعودية والإمارات. أما الواردات البينية لليبيا فقد تركزت في كل من تونس ومصر بنسبة بلغ اجماليها حوالى 69 في المائة. كما تركز حوالى 58 في المائة من الواردات البينية لمصر في كل من الكويت والسعودية، و حوالى 76 في المائة من الواردات البينية للمغرب من كل من السعودية والجزائر والعراق، وحوالى 86 في المائة من الواردات البينية لموريتانيا من الامارات. وأخيراً تتركز نسبة 66 في المائة من الواردات البينية لليمن في الإمارات والسعودية. هذا، وتعتبر الواردات البينية لكل من الجزائر و لبنان الأكثر توسعاً في مصادر وارداتهما من الدول العربية، اذ تتوزع حصص الاستيراد لكل منها بين حوالى اربعة الى خمس دول عربية، الملاحق (6/8) و(7/8) و(8/8).

التجارة البينية للبترول الخام

ارتفعت قيمة التجارة البينية للبترول الخام بقدر ضئيل بلغت نسبته حوالى 2.7 في المائة خلال عام 2012 لتصل الى حوالي 10.44 مليار دولار في عام 2012 مقارنة مع حوالى 10.16 مليار دولار مسجلة في العام السابق. وقد مثلت حصة التجارة البينية للبترول الخام نسبة قدرها 9.3 في المائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية خلال عام 2012. ففي جانب الصادرات البينية للبترول الخام، هناك خمسة دول مصدرة رئيسية إلى بقية الدول العربية، هي السعودية والكويت والعراق والإمارات والجزائر، حيث يمثل مجموع صادراتها حوالي 92.1 في المائة من الصادرات البينية العربية للبترول الخام لعام 2012. وفي جانب الواردات البينية للبترول الخام، تستحوذ كل من الأردن والمغرب ومصر واليمن على حوالى 88 في المائة من الواردات البينية العربية للبترول الخام، الملحق (10/8) والجدول رقم (8).

الجدول رقم (8)
التجارة البينية للبترول الخام
(2012-2009)

	2009	2010	2011	2012
قيمة التجارة البينية للبترول الخام (مليون دولار)	9,743	10,876	10,163	10,437
حصة التجارة البينية للبترول الخام في متوسط قيمة التجارة البينية العربية [1] (%)	12.1	11.9	9.7	9.3

(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية)÷2.

المصدر: الملحقان (6/8) و(10/8).

وفيما يتعلق بأهمية الأسواق البينية العربية في تجارة البترول الخام، فإن حصة الصادرات البينية للبترول الخام تمثل نسبة ضئيلة في الصادرات الإجمالية العربية له. فعلى مستوى الدول المصدرة الرئيسية للبترول الخام، فقد بلغت هذه الحصة حوالى 1.6 في المائة من إجمالي صادرات السعودية للبترول الخام و1.8 في المائة بالنسبة للإمارات و2.3 في المائة بالنسبة للجزائر. أما بخصوص الأسواق العربية لاستيراد البترول الخام، فان البيانات توضح ان الأردن يستوفى من الدول العربية تقريبا جميع احتياجاته من البترول الخام ، وتمثل واردات مصر للبترول الخام من الدول العربية نحو 71 في المائة من إجمالي وارداتها لهذه السلعة، و55 في المائة و98.3 في المائة بالنسبة للمغرب ولبنان على التوالي في عام 2012، الشكل (8).

شكل (8) : حصة الصادرات والواردات البينية من البترول الخام لبعض الدول العربية عام 2012

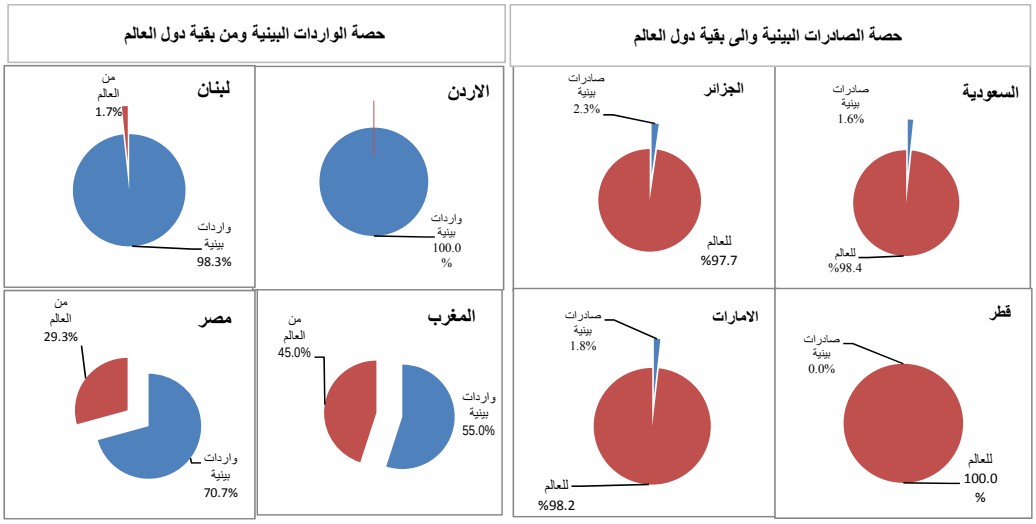

المصدر: الملحق (10/8).

تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي

دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[5] حيز التنفيذ مطلع عام 2005 مع الانتهاء من التخفيض الجمركي على الشرائح الجمركية، إلا أن ذلك لم يلغ كافة الموضوعات التي تكُمل الاندماج الإقليمي، حيث لا تزال هناك الكثير من الموضوعات التفاوضية والمؤسسية والهيكلية والعوامل الخارجية التي تُعيق الانتهاء من مرحلة التكامل التام في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وخلال عام 2012 تم بحث مقترحات الدول الأعضاء في المنطقة حول كيفية التعامل مع الدول الأعضاء غير الملتزمة بإزالة أي من القيود غير الجمركية في إطار استكمال آلية متابعة القيود غير الجمركية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ودراسة سبل التغلب على القيود غير الجمركية شبه التعريفية والتي تأتي على شكل رسوم وضرائب ذات أثر مماثل للتعرفة الجمركية. وقد تم في هذا الصدد فصل الرسوم الجمركية عن رسوم وأجور الخدمات بحيث تكون مبالغ مقطوعه تتناسب والخدمة المقدمة بحد أدنى أو أعلى. كذلك، تم في هذا الإطار اعتماد هيكل مسميات الرسوم في المنافذ الجمركية وإعادة تصنيفها بحيث تشمل بدل رسوم خدمات جمركية وما يتعلق بخدمات إصدار الشهادات والتصاريح ورسوم ضريبية ورسوم داخلية مطبقة على المنتج الوطني والمستورد مثل ضريبة القيمة المضافة و ضريبة الإنفاق الاستهلاكية وضريبة المبيعات بالإضافة إلى رسوم خدمات وسائط النقل البحري ورسوم العبور.

كما استمرت المتابعة مع الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي لم تستكمل إجراءاتها بشأن تنفيذ عدد من موضوعات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سواء على مستوى استكمال عضوية اليمن في المنطقة أو على مستوى تنفيذ برامج الدعم الفني وبناء قدرات الدول العربية الأقل نمواً الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما استمر التفاوض مع كل من الجزائر واليمن للتخلي عن القوائم السلعية المراد استثناءها من الإعفاءات التي وفرتها المنطقة.

كما استمر العمل بتحديد المحكمين المعنيين في فض النزاعات التجارية الناتجة عن تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتمكينها من العمل بآلية فض المنازعات. وقد تضمنت تلك اللائحة مجموعة من المواد و الإطار التطبيقي والمرجعي والأمور المتعلقة بالتوفيق والتحكيم بين المتنازعين وحالات اللجوء إلى محكمة الاستثمار العربية عند التعامل مع النزاعات التجارية ومدى سريان اللائحة. كما تم وضع إجراءات محددة خاصة بإجراءات مكافحة الإغراق والدعم والتدابير الوقائية.

[5] بلغ عدد الدول العربية المنضمة إلى المنطقة ثماني عشرة دولة هي:المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ،المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية ،الجمهورية اليمنية.

أما على صعيد إتمام باقي مسارات البنى الأساسية لتحرير تجارة السلع في إطار المنطقة، وبعد الاتفاق على عدد كبير من قواعد المنشأ التفصيلية على السلع العربية والموزعة على جميع فصول النظام المنسق سواء أكانت مواد غذائية ومنتجات كيماوية ومطاط وغيرها، فقد استمر التفاوض عام 2012 من أجل الاتفاق على باقي قواعد المنشأ التفصيلية والاستمرار بجمع بيانات حول التجارة الخارجية، للاسترشاد بها في استكمال مناقشة قواعد المنشأ العربية التفصيلية.

أما فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات في إطار المنطقة ،فقد استمر فريق العمل التفاوضي عام 2012 بمواصلة الجهود نحو التعاون مع المؤسسات العربية والإقليمية والدولية المعنية لتقديم الدعم الفني وبصورة خاصة للدول العربية غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والدول التي تحمل صفة مراقب. وتم وضع جدول زمني مقارن مفصل لالتزامات الدول العربية في قطاع الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية والعروض المبدئية والمُحسنة التي تقدمت بها الدول العربية في هذا الإطار للاستفادة من ذلك في المفاوضات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية. كما تم إعداد دراسات قطاعية حول تجارة الخدمات العربية ومجالات تنمية التجارة بين الدول العربية في قطاعات مختارة مثل قطاع التأمين وإعادة التأمين.

كذلك تم التنسيق بين الدول العربية على تبادل التشريعات واللوائح الوطنية المُنظمة للقطاعات الخدمية لاعتمادها كأساس لإنهاء جولة بيروت على أن يشمل ذلك قيام الدول العربية بتحديد الدول التي ترغب في التفاوض معها ثنائياً و تقديم عروضها المُحسنة. وكذلك تم مطالبة الدول العربية التي لم تتقدم بعد بعروضها لتقديم عروضها في القطاعات التي نوقشت من قبل لتسريع وتيرة المفاوضات وإعداد نسخة محدثة من جداول الالتزامات الخاصة بالدول التي انضمت حديثاً إلى منظمة التجارة العالمية وبحيث تنعكس تلك الالتزامات في جولات التفاوض مع الدول العربية، وبما يساعد على المقارنة بين التزامات الدول العربية في تحرير تجارة الخدمات سواءً على صعيد الالتزامات الدولية أو الالتزامات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

واستكمالاً لذلك قام عدد من الدول العربية عام 2012 بتقديم مرئياتها نحو عدد من القطاعات الخدمية التي يمكن تحريرها ضمن مبادرات قطاعية. واتفقت كل من الأردن ومصر على تحرير كامل لعدد محدود من القطاعات (الاتصالات، الحاسب الآلي والتعليم). وقد أبدت الكويت انضمامها في مجال الحاسب الآلي ولبنان في مجالات النقل والسياحة والخدمات المالية، والمغرب في التعليم والاتصالات والحاسب الآلي، واليمن في التعليم والحاسب الآلي. أما القطاعات الخدمية الأخرى التي يجري التفاوض عليها بشكل مبدئي فتتمثل في قطاعات النقل والسياحة والخدمات المالية والتشييد والبناء والخدمات الهندسية المتصلة بها بحيث تصبح المنطقة العربية الحرة للخدمات نموذجاً إقليمياً يحتذى به بين التكتلات الإقليمية الأخرى.

ولمتابعة إقامة الاتحاد الجمركي العربي، تم إنشاء لجنة الاتحاد الجمركي العربي والتي نتج عنها تأسيس لجنتين فنيتين هما لجنة الاتحاد الجمركي العربي ولجنة القانون الجمركي العربي الموحد. ويشار في هذا الصدد إلى أن لجنة القانون

الجمركي العربي الموحد والمعنية بوضع القانون الجمركي الموحد ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية، قد أنجزت العديد من مواد القانون واستكملت مناقشة عدد من تلك المواد عام 2012 مثل المخالفات الجمركية والتحكيم الجمركي كآلية لفض المنازعات الجمركية وتحديد غرامات المخالفات الجمركية وبعض الأمور المتعلقة بحماية حقوق الملكية.

أما لجنة التعريفة الجمركية الموحدة، فقد شارفت على الانتهاء من توحيد البنود الوطنية في جداول التعريفة الجمركية للوصول إلى جدول عربي موحد للتصنيف السلعي يتم استخدامه في المرحلة التالية من عمل اللجنة كأساس للتفاوض على فئات التعريفة الجمركية التي ستطبق في الاتحاد الجمركي العربي. من جانب آخر، تم تأسيس لجنة الإجراءات والمعلومات الجمركية والتي قامت بوضع أسس موحدة للإجراءات والنماذج الجمركية في إدارات الجمارك في الدول الأعضاء وآليات تبادل المعلومات والربط الآلي بين المراكز الجمركية.

وعلى صعيد تطورات مرحلة الاتحاد الجمركي العربي وفق التوقيتات المحددة في برنامج العمل، فقد عملت لجنة الاتحاد الجمركي العربي على تحديد المعايير الفنية للمنافذ الجمركية المؤهلة في إطار الاتحاد الجمركي العربي ومن ثم اعتبار المنفذ الجمركي مؤهلاً في إطار الاتحاد الجمركي العربي عند استيفائه لمجموعة من الاشتراطات من أهمها جاهزية المنفذ على المستوى البنية التحتية والإجرائية بما فيها توفر أنظمة تداول ومناولة حديثة وموارد بشرية مؤهلة تقوم بتطبيق كافة الإجراءات ضمن مفهوم النافذة الواحدة طبقا للمعايير الدولية الجمركية. على أن توفر هذه المنافذ خدمات الربط الآلي بين جميع ممثلي الإدارات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بالفحص الجمركي وكذلك الربط الآلي مع الوكلاء الملاحيين ووكلاء الشحن واستخدام الوسائل والآليات الحديثة لسداد الرسوم والضرائب وغيرها من الرسوم وأجور الخدمات الأخرى.

بالإضافة إلى ما سبق يشترط في هذه المنافذ، توفر بنية معلوماتية لاستصدار التقارير والنشرات الإحصائية لأغراض التجارة والمقاصة والتسوية الجمركية بين الدول العربية و استخدام التقنيات الحديثة لعمليات الكشف والتفتيش والفحص وتطبيق مفاهيم إدارة المخاطر طبقا للاتفاقيات الدولية من خلال أنظمة آلية وغيرها من المتطلبات ذات العلاقة بتطبيق النظم الجمركية الحديثة مثل التخليص المسبق وتطبيق التدقيق اللاحق. كما تم أعداد التصورات الأولية حول الحصيلة الجمركية في إطار الاتحاد الجمركي العربي تمهيداً لدراستها.